من الرياض إلى كييف: الوساطة التي قد تكرس انتصار بوتن وتمنح ترامب ذهب أوكرانيا الأسود

بقلم: حنين محمد الوحيلي

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

21 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

عندما اندلعت الحرب الأوكرانية في شباط 2022، سارعت الولايات المتحدة وحلف "الناتو" إلى رسم سيناريو "الانتصار السريع" عبر تضخيم الدعم العسكري والاستخباراتي لكييف، وتحويلها إلى واجهة لاستنزاف روسيا. لم تكن المساعدات الأمريكية والتي تجاوزت 100 مليار دولار مجرد دعم لقضية "عادلة"، بل جزءاً من استراتيجية أوسع لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية لأوروبا الشرقية، وكسر شوكة موسكو التي تهدد الهيمنة الغربية. لكن السنوات الثلاث التالية كشفت عن وهم كبير، فروسيا رغم خسائرها، لم تترنح بل حولت الحرب إلى معركة استنزاف طويلة، بينما وجدت واشنطن وحلفاؤها أنفسهم في مأزق وجودي، فالمزيد من التصعيد قد يفجر مواجهة نووية، والانسحاب يعني خسارة تاريخية لمصداقية الحلف.

بحلول منتصف 2023، بدأت التقارير الاستخباراتية الغربية تشير إلى استحالة تحقيق نصر عسكري حاسم، خاصة بعد فشل الهجوم المضاد الأوكراني في اختراق الخطوط الروسية المحصنة. آنذاك، أدرك قادة "الناتو" أنهم أمام خيارين مرين، إما الاستمرار في ضخ الأسلحة وإطالة أمد الحرب مع خطر انهيار أوكرانيا، أو البحث عن مخرج دبلوماسي قد يحافظ على ماء الوجه. لكن الخيار الثالث الذي لم يعلن عنه كان الأكثر إثارة للقلق، هو تزايد الحديث داخل الكواليس عن استعداد روسيا لاستخدام "الخيار النووي التكتيكي" إذا تعرضت لحدودها المعلنة، خاصة بعد نشر موسكو صواريخ "إسكندر" النووية في بيلاروسيا مطلع 2024.

هنا، برزت المفارقة الكبرى في السياسة الأمريكية، فبينما ضغطت واشنطن على الحلفاء الأوروبيين لتقديم دعم غير محدود تحولت فيه دول مثل ألمانيا وبولندا إلى مخازن سلاح مفتوحة حافظت هي على مسافة "آمنة"، فلم ترسل قوات برية، وحدت من نشر أنظمة دفاع جوي متطورة قد تورطها مباشرة في الصراع. حتى العقوبات الاقتصادية على روسيا، التي دمرت الاقتصاد الأوروبي أكثر من الأمريكي، كشفت أن اللعبة من البداية كانت مصممة لخدمة الأولويات الأمريكية، من خلال إضعاف روسيا بأقل تكلفة ممكنة، وتحويل أوروبا إلى سوق لتصدير الغاز المسال والسلاح الأمريكي.

اليوم، وبعد أن باتت ملامح الحرب النووية تلوح كشبح يهدد القارة الأوروبية، يبدو أن واشنطن تكرر سيناريو "الحروب بالوكالة" التي اعتادت خوضها، من فيتنام إلى أفغانستان، حيث تدفع الحلفاء إلى الواجهة، وتنسحب هي حينما تشعر أن الثمن يفوق الربح. الفارق هذه المرة أن الخطر النووي حول اللعبة إلى رهان مصيري، فهل تدرك القوى الغربية أخيراً أن حرباً لا يمكن كسبها قد تهلك الجميع؟ أم أن "السلام الأمريكي" سيأتي على حساب أوكرانيا وقبلها أوروبا؟

في شباط 2025، وبعد تولي "دونالد ترامب" رئاسة الولايات المتحدة للمرة الثانية، تطفو على السطح تفاصيل معقدة لوساطة سعودية بدأت خيوطها تتشكل منذ عام 2023، كادت أن تحول الحرب الأوكرانية إلى ساحة

لصفقات تكرس انتصار فلاديمير بوتن العسكري، وتفتح الباب أمام استثمارات أمريكية ضخمة في حقول الطاقة الأوكرانية، تلك التي يطلق عليها المحللون الاستراتيجيون اسم "الذهب الأسود" المدفون تحت أراضي البلاد المنهكة.

تبدأ القصة من العاصمة السعودية الرياض، حيث استضافت المملكة في آب 2023 محادثات سرية بين ممثلي واشنطن وموسكو، بدعوى "وقف نزيف الدماء"، لكن المصادر القريبة من صنع القرار في الاتحاد الأوروبي كشفت لاحقاً أن الهدف الحقيقي كان إنقاذ الرئيس الأمريكي "جو بايدن" من مأزق التزامه العسكري غير المحدود بأوكرانيا، خاصة مع تصاعد الاحتجاجات الداخلية الرافضة لاستنزاف الخزينة الأمريكية في حرب بعيدة. آنذاك، لم تكن الرياض سوى واجهة مريحة لواشنطن. فالسعودية بشبكة علاقاتها الواسعة مع روسيا (شريك في تحالف "أوبك+")، ومع الغرب (حليف استراتيجي)، بدت الطرف "المحايد" القادر على إضفاء شرعية على أي اتفاق محتمل.

لكن المفاجأة الكبرى جاءت مع فوز "ترامب" بالانتخابات الأمريكية نهاية 2024، حيث تحولت الوساطة السعودية من مجرد محاولة لإنهاء الحرب إلى أداة لخدمة أجندة الرئيس الجديد، الذي طالما وصف الصراع بأنه "مضيعة للموارد"، وصرح علناً بأن "أوكرانيا تجلس فوق ثروة طاقية يجب أن تستفيد منها أمريكا". هنا، بدأت الصورة تتضح، فاتصالات "ترامب" القديمة مع "بوتن" والتي يعود بعضها إلى فترة ولايته الأولى، وتلك التي تسربت عن محادثات غير رسمية بين فريقيهما خلال العامين الماضيين تشير إلى أن الصفقة كانت تختمر بعيداً عن الأضواء.

"ترامب" الرجل الذي نجح في تحويل السياسة الخارجية إلى استثمارات شخصية خلال ولايته الأولى، يبدو مصمماً على تكرار النموذج، فوفقاً لوثائق مسربة من شركات استثمارية مقربة من دائرة "ترامب"، ثمة اهتمام غير مسبوق بالاستثمار في حوض "دونباس" الشرقي الأوكراني، الذي يحتوي على احتياطيات هائلة من الغاز الصخري، وأيضاً في حقول النفط البحرية بالقرب من "شبه جزيرة القرم"، التي لا تزال تحت السيطرة الروسية. المفارقة أن "ترامب"، الذي يرفض حالياً الاعتراف بشرعية الضم الروسي للقرم، يشارك "بوتن" اهتماماً استراتيجياً بتلك المناطق، لكن هذه المرة، تحت شعار "السلام عبر الاستثمار المشترك".

السيناريو الذي يروج له فريق "ترامب" بحسب مصادر مقربة من البيت الأبيض يقوم على توقيع هدنة طويلة الأمد تقر بالسيطرة الروسية على الأراضي المحتلة منذ 2014 و2022، مقابل فتح الباب أمام شركات الطاقة الأمريكية لاستغلال الموارد في المناطق التي ستظل تحت سيطرة كييف، مع ضمانات أمنية روسية بعدم التمدد غرباً. بمعنى آخر، ترسيخ الأمر الواقع لصالح "بوتن"، وخلق "منطقة عازلة" اقتصادية لصالح "ترامب".

في كييف، يدرك الرئيس "فولوديمير زيلينسكي" أن اللعبة الدولية بدأت تتغير منذ الاعلان عن فوز "ترامب". فالخطابات الحماسية التي كان يلقيها "زيلينسكي" عن "النصر الكامل" باتت تقابل بصمت أوروبي غامض، وبضغوط أمريكية غير مباشرة لقبول "الحل الواقعي". حتى الاتحاد الأوروبي، الذي ظل لسنوات يطلق شعار "لا سلام دون استعادة الأراضي"، بدأ ينقسم، فالدول الشرقية ما زالت تصر على هزيمة روسيا، بينما تفضل دول الغرب إنهاء الحرب حتى لو كلف ذلك تنازلات إقليمية، خاصة مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي فجرتها الحرب.

لكن القشة التي قد تقصم ظهر البعير الأوكراني هي الموقف السعودي نفسه، فالدبلوماسية السعودية التي قدمت نفسها كوسيط نزيه، تواجه اليوم اتهامات بالتواطؤ مع الأجندة الأمريكية-الروسية. فاجتماعات الرياض السرية، والتي دعي إليها "زيلينسكي" في 19 شباط 2025، لن تتطرق وفقاً لمصادر أوكرانية إلى أي ضمانات لاستعادة الأراضي، بل تركز على "آليات تعويض كييف عبر استثمارات دولية". السؤال الذي يطارده المحللون الآن، هل ستتحول أوكرانيا إلى ساحة لاستخراج الثروات، بينما تقسمها القوى العظمى إلى مناطق نفوذ؟

التاريخ يقدم إجابات مريرة، فاتفاقات السلام التي تفرض على الدول الضعيفة تحت شعار "الواقعية" كثيراً ما تخلق بؤر توتر جديدة. "فالقرم" التي ضمتها روسيا عام 2014، لم تتحول إلى منطقة استقرار، بل إلى قاعدة عسكرية متقدمة. اليوم، قد يكرر نفس السيناريو في "دونباس"، مع فارق وحيد أن الوجود الروسي العسكري قد يرافقه وجود أمريكي اقتصادي، يضمن "لترامب" أرباحاً تغطي على انتقادات "التخلي عن الحلفاء".

أما "بوتن"، الذي يدرك أن انتصاره العسكري لن يعيد للاقتصاد الروسي عافيته، فقد يجد في الصفقة فرصة لرفع العقوبات تدريجياً، مقابل منح "ترامب" نصيبه من الكعكة الأوكرانية. لكن الثمن سيكون أوكرانيا نفسها دولة مقسمة، تحكمها الاتفاقيات الدولية أكثر من إرادة شعبها.

في الختام، قد تكون الوساطة السعودية التي بدأت كمسعى أمريكي لإنقاذ "بايدن" قد فتحت الباب أمام تحول جيوسياسي خطير، تحويل الحروب من ساحات للصراع الأيديولوجي إلى فرص للاستثمار، حيث تقاس الخسائر بالمليارات لا بالأرواح. والسؤال الأهم إذا كان هذا هو "السلام" الذي يريده العالم، فهل ستكون أوكرانيا آخر الضحايا؟